

# أسس النظام العالمي

## الأستاذ الدكتور محمد عبد العزيز ربيع

تنطلق الأفكار والمقترحات المعنية بإعادة هيكلة النظام العالمي الحالي من مفهوم توازن القوى بين الدول الكبرى. ولما كان مفهوم توازن القوى يفترض أن الدولة القومية هي اللاعب الرئيس على الساحة الدولية مع أن هذه الدولة فقدت الجزء الأكبر من سيادتها وقدرتها على تحديد مصالحها الوطنية والتحكم في اقتصادها، فإن كافة المقترحات التي تقوم على خلفية توازن القوى لم تعد واقعية. إن مفهوم توازن القوى أصبح مفهوماً قديماً ليس باستطاعته استيعاب التحولات العميقة التي شهدتها العالم وما يترتب على تلك التحولات من تبعات آنية ومستقبلية. إن تفكير غالبية المفكرين الاستراتيجيين في الغرب لا يعكس حقيقة ما يجري على أرض الواقع، ولذا ليس بإمكانهم أن يفرزوا شيئاً سوى مفاهيم خاطئة عن المستقبل. إذ يبدو أن أولئك المفكرين لم يدركوا أن الإنسانية دخلت مرحلة تطور حضاري جديدة تقطع الصلة بالماضي ثقافة واقتصاداً ومجتمعاً، وتجعل الأفكار الماضوية جزءاً من تركة حضارية غير صالحة لصنع المستقبل. إن العولمة الاقتصادية والثقافية والانترنت، وتراجع قوة أمريكا الاقتصادية النسبية، وتساعد نجم الصين كقوة عظمى محتملة هي أهم التغيرات الجيوسياسية التي يشهدها الحاضر. وهذا يعني أن استيعاب أبعاد هذه التغيرات وتبعاتها المتوقعة هو أكبر التحديات التي تواجه مفكري العالم، وإن مواجهتها بشجاعة هو الخيار الوحيد المتاح لنا اليوم، والشرط الأساسي لمشاركتنا الفاعلة في صنع المستقبل.

يقول توم إنجلهارت: "مع أن الحروب الإمبراطورية في قلب بلاد النفط كانت خاطئة جداً، إلا أنها سمحت لنا بعدم التفكير في أمور إمبراطورية في حال تراجع وذلك حتى ذاب الاقتصاد في 2008. لقد سمحت لنا تلك الحروب بتركيز مخاوفنا عليهم وليس علينا، ما جعلها تقودنا إلى السير نائمين في ظلمات إمبراطورية" (Tom Engelhardt, Can't End Well, *TomDispatch.com*, April, 2011) ويضيف إنجلهارت القول "إن الولايات المتحدة هي بالفعل قوة إمبراطورية، لكننا ربما نفضل عدم لفظ هذه الكلمة. إننا لا نزال نحفظ بأعداد كبيرة من الدول شبه العميلة في مختلف بقاع العالم، وإن قواتنا المسلحة لا تزال تحرس معظم كوكبنا، وإننا منشغلين في حروب خارج حدودنا أكثر من أي وقت تعرفه الذاكرة. مع ذلك هل هناك من لا يشعر بان الشمس تغيب عن أرضنا؟ إن واشنطن توقفت عن العمل وبالتالي لم تعد قادرة على فعل أي شيء ذا قيمة". ولما كانت كل الإمبراطوريات السابقة قد أخفقت في إدراك مدى تدهور أوضاعها الداخلية حتى فوات الأوان، فإن أمريكا لن تكون حالة شادة، ما يجعلنا نتوقع استمرار تدهور قوة أمريكا

الاقتصادية النسبية ونفوذها السياسي على الساحة الدولية حتى انتهاء هيمنتها الإمبراطورية خلال فترة قد لا تتجاوز منتصف العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين.

تشبه الإمبراطوريات في الواقع الحشرات التي تعيش على مص دماء البشر أكثر مما تشبه الدولة القومية التي تسعى إلى تعزيز مصالحها الوطنية. وفيما تقوم الإمبراطورية بمص دماء غيرها من دول وشعوب فقيرة وضعيفة، تقوم في الوقت ذاته بإنفاق جزء كبير من طاقاتها البشرية والمالية والعسكرية في حروب حتى تشعر بالارهاق. لذلك يقول معظم المختصين في الاقتصاد السياسي الدولي إن تكاليف الحفاظ على إمبراطورية تتجاوز على المدى الطويل ما تجنيه الإمبراطورية عادة من فوائد. إلا إن جاذبية القوة وبريق العظمة يُسكر النخب السياسية والعسكرية عادة ويُعمي عيونها، ما يجعلها غير قادرة على رؤية الحقيقة والتصرف بعقلانية. إن سلوك النخبة السياسية الأمريكية منذ بداية القرن الحالي يشير إلى أنها تتصرف كما تتصرف مجموعة من القراصنة في عرض بحر واسع، تستخدم القوة العسكرية للسطو على مقدرات الغير من أجل تعزيز قوتها الاقتصادية والحفاظ على قوتها العسكرية.

إن ما يجعل تراجع أمريكا تطوراً هاماً ذا أبعاد تاريخية وتبعات عالمية هو أنه يأتي فيما ينمو الاقتصاد الصيني بسرعة وتزايد إمكانيات الصين العسكرية والتكنولوجية بسرعة أكبر، وتتجمد أوروبا في مكانها في حالة شلل. مع ذلك تدعي النخبة المهيمنة على الحكم والاقتصاد والإعلام في أمريكا بأن بلادهم ما تزال تمثل المستقبل، وأنها تملك القيم والموارد والمواهب لاستمرار التفوق. ويأتي هذا الادعاء لتضليل الجماهير وتزييف وعيها وقيادتها نحو التمسك بنظم ديمقراطية ورأسمالية انتهت صلاحيتها وأصبحت بحاجة لإعادة هيكلة شاملة. كما يحاول هذا الادعاء سحب البساط من تحت أقدام المنادين بالإصلاح مُتهما إياهم بالجهل والتشكيك في قدرة أمريكا على التغلب على التحديات التي تواجهها، وتحفيز عامة الناس على اتباع قيادة تتصف عموماً بالفساد الاقتصادي والأخلاقي والإفلاس السياسي والفكري.

لما كانت المصالح الاقتصادية قد أصبحت تغطي على اهتمامات الدول عامة، فإن من غير المتوقع، بل من السذاجة الاعتقاد بأن النظام العالمي المستقبلي سيكون عادلاً. لكن تعدد القوى التي ستلعب أدواراً متفاوتة في تشكيل ذلك النظام وإدارته من المتوقع أن يجعل النظام أكثر ديناميكية وتنافساً. وهذا من شأنه أن يفتح مجالات كثيرة للدول النامية والجماعات والأقليات والأفراد المؤهلين للاستفادة من الواقع الجديد وتحسين ظروف حياتهم. وحتى يكون هناك ضمانة لعدالة النظام الجديد سيكون على القوى الاقتصادية الكبرى أن تعطي أهمية لمساعدة فقراء العالم، وأن تقدم المعونات المالية والفنية للدول النامية والفئات الاجتماعية والثقافية المهمشة والعمل على انتشالها من براثن التخلف. وهذا ليس بالإمكان حدوثه إلا إذا

امتلكت القوى الكبرى ما يكفي من رأس المال الأخلاقي لتقود برؤية وروية، وكان لدى قياداتها الإرادة لتغيير العالم إلى الأفضل. لكن السعي لتحقيق مصالح اقتصادية والتوجه نحو امتلاك رأس مال أخلاقي قلما اجتماعا في جسد أو مجتمع واحد، لأن المصلحة تعكس جشعاً وقسوة فيما تعكس الأخلاق كرمًا ونخوة. إن من أهم الخصائص التي مكنت أمريكا من قيادة شعوب كثيرة بعد الحرب العالمية الثانية هي القوة الأخلاقية التي ملكتها حينئذ وانعكست في تعاطفها مع فقراء العالم وقيامها بمساعدة الدول الحليفة والمعادية على إعادة بناء اقتصادياتها التي دمرتها الحرب. لكن أمريكا خسرت ما كان لديها من رأس مال أخلاقي بسبب حروبها غير المبررة في فيتنام والشرق الاوسط، ودعمها لنظم حكم مُستبدة في العديد من الدول وتأييدها السفير لإسرائيل بينما كانت ترتكب جرائم بحق الإنسانية على أرض فلسطين ولبنان.

رأس المال الأخلاقي هو قيمة تتصف بها ثقافات بعض الشعوب بسبب نشأتها وجوهرها الديني الذي يدعو إلى التسامح بين الناس والتعايش بسلام على اسس من المساواة والعدل. وتقوم الشعوب بتنمية تلك القيمة عبر مسيرتها التاريخية في ضوء تعاملها مع غيرها من شعوب أثناء السلم والحرب. وتلعب القيادات الفكرية دوراً رئيسياً في غرس تلك الثقافة في نفوس الأطفال وتنميتها في المجتمع عبر مؤسسات النشر والإعلام والمدارس وأماكن العبادة. أما القوة الأخلاقية فتعكس وجود رأس مال أخلاقي وإرادة مجتمعية على توظيفه لمساعدة الغير من الناس والتعامل معهم بطريقة تحترم إنسانيتهم وكرامتهم. ويمكن القول إن الشعوب التي عاشت في ظلال حضارة الزراعة وبقيت قريبة منها تملك رأس مال أخلاقي كبير أو صغير. لكن حين تطغى المصلحة على ثقافة النخب المهيمنة على المجتمع وتتسلل النزعة الاستهلاكية إلى ثقافة عامة الناس، فإن رأس المال الأخلاقي يضيع في ثنايا الطمع والجشع والرغبة الجامحة في السيطرة على الضعيف والفقير واستغلالهم، ما يجعل المجتمع والدولة يخسران ما كان لديهما من قوة أخلاقية.

فيما كانت أمريكا تستحوذ على المزيد من القوة العسكرية وتحارب في فيتنام في السبعينيات من القرن العشرين، كانت ثقافة الاستهلاك تغزو الأسواق وتلون ثقافات مختلف فئات الشعب. ومع سيطرة فلسفة السوق الحر في الثمانينيات من القرن العشرين، خسرت أمريكا معظم ما كان لديها من رأس مال أخلاقي وقوة أخلاقية. في المقابل، كانت أوروبا تخسر المزيد من القوة العسكرية وتكسب المزيد من رأس المال الأخلاقي والقوة الأخلاقية. لكن أزمة الديون والتوجه نحو التقشف وتزايد نفوذ النخبة الاقتصادية ذات الميول الاستغلالية تسبب في خسارة أوروبا جزءاً مما كان لديها من رأس مال أخلاقي. مع ذلك ما تزال أوروبا تملك القدرة على استعادة ما خسرت لأن الأزمة المالية هي أزمة عابرة مهما طالت، ولأن هناك تيارات ثقافية نشطة تعارض النزعة الاستغلالية وتدعو إلى محاربة الفقر وحماية البيئة وحقوق

الإنسان. أما فيما يتعلق بأمريكا فإن من الصعب عليها أن تستعيد ما خسرت من رأس مال أخلاقي وقوة أخلاقية بسبب طغيان ثقافة الاستهلاك وهيمنة المال على السياسة، واتجاه النخبة الاقتصادية إلى تقديس المال. أما فيما يتعلق بالقوى الاقتصادية المتنامية في آسيا، فإن تواجد رأس مال أخلاقي في ثقافتها كان ضعيفا قبل ثورتها الصناعية، ما يعني أنه ليس من المتوقع أن تتجه تلك المجتمعات إلى تنمية رأس مال أخلاقي، خاصة وأنها تسارع الخطى نحو تقليد ثقافة أمريكا الاستهلاكية الاستغلالية التي تدمر الروح الإنسانية. وفي غياب قوى عالمية تملك رأس مال أخلاقي وقوة أخلاقية كبيرة سيكون من الصعب إقامة نظام عالمي عادل يهتم بالفقراء والمحرومين ويعمل من أجل السلام والاستقرار والطمأنينة.

يشهد عالم القرن الواحد والعشرين تحول مركز الثقل الاقتصادي من الغرب إلى الشرق بسرعة، أي من أمريكا وأوروبا الغربية إلى دول آسيا الصناعية. وهذا من شأنه تغيير موازين القوى بين الدول والمناطق بشكل كبير من شبه المستحيل العودة فيه، بسبب استمرار تراجع قوة أمريكا وأوروبا الاقتصادية النسبية. وعلى سبيل المثال، فيما كان الاقتصاد الأمريكي يشكل نصف الاقتصاد العالمي في عام 1950، انخفض حجم ذلك الاقتصاد إلى حوالي خمس الاقتصاد العالمي في عام 2014. لذلك من المتوقع أن يتبلور تدريجيا نظام عالمي جديد يقوم أساساً على القوة الاقتصادية وليس القوة العسكرية كما كان عليه الحال على مدى سنوات الحرب الباردة. وهذا من شأنه أن يفسح المجال للشركات متعددة الجنسية المالية والصناعية والاستثمارية كي تستحوذ على نفوذ كبير لن تتوانى عن توظيفه في خدمة مصالحها الاقتصادية. من ناحية أخرى، من المتوقع أن تقود قضايا الفقر والبيئة والنزاع والتطرف والعنصرية وحقوق الإنسان وتحرير المرأة من الجهل والفقر إلى تنشيط منظمات المجتمع المدني والمنظمات العالمية التي تسعى إلى تحقيق العدل وتعزيز أسباب السلم والتعايش بين الشعوب والطوائف المختلفة. لكن سعي الدول الكبرى إلى السيطرة على منابع البترول ومصادر المعادن الطبيعية من شأنه زيادة حدة المنافسة بين القوى الاقتصادية الكبرى والتسبب بالتالي في تصعيد التوتر الدولي وتغيير موازين القوى بشكل مستمر، ما يحرم النظام العالمي الجديد من الاستقرار.

بناء على ذلك نعتقد أن الدول الكبرى ستجد نفسها مضطرة إلى تقوية هيئة الأمم المتحدة، ليس فقط كمبرر تتحاور على منصته، بل كآلية فعالة لسن القوانين وحل النزاعات قبل نشوب الحروب وحفظ السلام وإعادة بناء الدول الفاشلة والآيلة للفشل. وهذا يعني أن من المتوقع أن تتبلور عشر قوى أساسية تشارك في صياغة النظام العالم المستقبلي وإدارته والتأثير في مساراته: سبع منها دول هي أمريكا والصين والاتحاد الأوروبي وروسيا والهند واليابان والبرازيل، وثلاث قوى غير رسمية تمثلها منظمات غير

حكومية هي هيئة الأمم المتحدة وما ينبثق عنها من منظمات ومؤسسات، والشركات متعددة الجنسية، ومنظمات المجتمع المدني العالمية وما يدعمها ويمولها جزئياً من مؤسسات خيرية وتنموية مثل مؤسسات فورد وكارنجي للسلام وجيتس الأمريكية، ومؤسسات ايديناور وايرت الألمانية، وغيرها من مؤسسات فرنسية واسكندنافية ويابانية وعربية. وهذا سيجعل من الصعب سيطرة قوة أو قوتين على النظام العالمي، ومن السهل تنامي نفوذ هيئة الأمم المتحدة والشركات متعددة الجنسية والمنظمات غير الحكومية على حساب الدولة ونفوذها على الساحة العالمية.

مع هذا ليس من المتوقع أن تكسب قضايا السلام والعدل وحل النزاع الكثير من الدعم من القوى الكبرى. ويعود السبب في ذلك كما استنتجت من خلال تجاربي المتراكمة في المفاوضات وحواراتي مع مسئولين من أمريكا وأوروبا والصين وغيرها أن بؤر التوتر هي أدوات فعالة تستخدمها القوى الكبرى لإدارة الصراع فيما بينها والمقايسة على حساب الشعوب المنكوبة. وبالتحديد، يمكن القول إن الولايات المتحدة والصين وروسيا وبريطانيا وفرنسا ليست معنية بحل أي نزاع كان، بل قد تكون معنية أكثر بخلق نزاعات جديدة تمكنها من زيادة نفوذها السياسي وتعزيز صادراتها لبعض الدول مثل الدول العربية الخليجية. وعلى سبل المثال، كانت أمريكا ولعقود متتالية تملك مفاتيح حل الصراع العربي الصهيوني، لكن أمريكا فشلت في ذلك لأسباب أهمها عدم رؤية النخبة الحاكمة أن حل ذلك الصراع يخدم مصالحها. أما موقف أمريكا من قضية كشمير فيظهر بوضوح أن النخبة الحاكمة في أمريكا غير معنية بحل تلك المشكلة، على الرغم من أن مئات الأمريكيين الذين قتلوا في أفغانستان وباكستان بسبب تلك المشكلة، لأن معظم التطرف الإسلامي في تلك المنطقة تعود جذوره إلى أزمة كشمير بين الهند وباكستان. وع أن أمريكا على علاقة وطيدة مع الهند لم يسبق لها مثيل في تاريخ العلاقات بين البلدين، وإنها تمنح نفسها حرية استباحة باكستان أرضاً وشعباً وأمنياً إلا إن الرئيس أوباما لم يتفوه بكلمة كشمير ولو مرة واحدة بعد مضي أكثر من خمس سنوات على استلامه السلطة.

من ناحية أخرى، اتجهت الصين وروسيا إلى تعطيل مشاريع أمريكا وأوروبا المتعلقة بالأزمة السورية في عملية يقصد منها أساساً إفشال أمريكا وإظهارها بمظهر العاجز عن فعل أي شيء كان. لكن لا الصين ولا روسيا طرحت حلاً واقعياً للمشكلة السورية، ما يجعل موقفها يطيل أمد الأزمة ويسهم في زيادة ضحايا وآلام الشعب السوري. وفي حوار مع أحد صناعات القرار في الصين سألتته عن موقفهم تجاه تايوان وعن سبب عدم لجوئهم إلى مساعدة كوريا الشمالية كي تنمو وتتخلص من المجاعات، علماً بأن عملاً كهذا من شأنه أن يروج للنموذج التنموي الصيني ويعزز المقولة التي تدعي أن نموذج الحياة الصينية

عالمي وليس خاصاً. كان جواب المسئول الصيني هو الصمت وتغيير الموضوع. وعلى الرغم من علاقات فرنسا القوية مع المغرب والجزائر لم توظف فرنسا ساعة من وقتها ولا ذرة من مصداقيتها لدى النخبة الحاكمة المغربية والجزائرية في محاولة جادة لحل مشكلة الصحراء. وفي سبيل خلق مشكلة جديدة للعرب تشغلهم عن قضايا التنمية والحرية وتعمق خلافاتهم وتستنزف مواردهم النفطية، قامت أمريكا وبريطانيا بإقناع دول الخليج العربية بأن عدوها الأول هو إيران وليس إسرائيل.

ثبتت هذه الأمثلة أن الدول الكبرى غير معنية بحل مشاكل العالم، وأن بعضها يعمل على تكريس المشاكل وتعميقها خدمة لمصالح ذاتية على حساب دماء وقوت الشعوب الفقيرة، ما يتسبب في تعطيل مسيرة تلك الشعوب نحو التنمية والتحرر وبطيل تبعيتها لغيرها من دول كبرى. وكما يشير هذا التحليل، يبدو أن الدول الاستعمارية القديمة والجديدة تحالفت لتخص العالم العربي بأكبر عدد ممكن من المشاكل الإقليمية سعياً للسيطرة على موارده وإفقار شعوبه وتكريس تخلفهم وتبعيتهم. لذلك قاموا بخلق ثلاثة مشاكل عويصة للأمة العربية، الأولى في الوسط على شكل صراع عربي صهيوني حول فلسطين، والثانية في أقصى الغرب تتمحور حول الصحراء الغربية بين المغرب وحركة البوليساريو التي تدعّمها الجزائر، والثالثة في أقصى الشرق تتمحور حول علاقة السنة بالشيعة وخرس بذور عداة عربي إيراني. وإذا نظرنا إلى ما تفعله الدول العربية عامة، فإننا سوف نكتشف أن النخب الحاكمة في تلك الدول تلعب الدور الذي صمّمته لها القوى الاستعمارية القديمة والجديدة بامتياز.

نعم، نحن نتوقع أن تتبلور عشر قوى عالمية تشارك في تشكيل النظام العالمي المستقبلي والتأثير في مساراته. وفيما نتوقع أن تحذو أوروبا حذو الولايات المتحدة الأمريكية وتدعي، لسنوات على الأقل، أنها حليف أمريكا الأهم والشريك الذي يرتبط بها بمصالح وقيم مشتركة، لا نتوقع أن يستمر هذا الحال طويلاً. لقد خسرت دول أوروبا الغربية والشرقية على السواء استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية، ما جعلها تتحول إلى محميات تابعة للإمبراطورية الأمريكية والسوفييتية تقوم بأدوار مساندة خدمة لمصالح الإمبراطوريتين. ومع أن أوروبا تتفاخر بأنها حليف أمريكا، إلا أن قادتها يدركون أن أمريكا لا تعتبرهم حلفاء بل عملاء من الدرجة الأولى، مؤكدة لهم من خلال الأفعال لا الأقوال أنهم لا يستحقون مرتبة الشريك. وفي الواقع لم تحاول إمبراطورية عبر التاريخ أن تتعامل مع أتباعها بوصفهم حلفاء أو شركاء يتمتعون بحقوق ومسئوليات مساوية لما تتمتع به. فعلى سبيل المثال، تذهب أمريكا إلى آخر الدنيا لتوقع اتفاقية شراكة اقتصادية مع كوريا الجنوبية والمغرب والأردن وكولومبيا، فيما لا تجد سبباً لتوقيع اتفاقية مماثلة مع دولة أوروبية "حليفة".

بعد تعيين كولن باول وزيراً لخارجية أمريكا في عام 2001 قام الوزير الأمريكي بزيارة لألمانيا حيث اجتمع بوزير خارجيتها السيد جوشكا فيشر الذي كان يحاول حينئذ أن يكون أمريكا أكثر من الأمريكيين. شارك في ذلك الاجتماع إلى جانب باول وفيشر شخص ثالث، صحفي ألماني يهودي أمريكي إسرائيلي. وقد أخبرني ذلك الصحفي الذي أجرى معي أكثر من حوار نشر في برلين، إن باول قرأ على فيشر قائمة الأوامر والنواهي الأمريكية ثم أعلن نهاية الاجتماع. وحين لاحظ الصحفي أن وجه فيشر تلون بلون الخجل سأله بعد أن خرج باول: "كيف تشعر الآن؟" أجاب فيشر: "إنني أدرك اليوم كم نحن غير مهمين". وفي الحال تحول موقف فيشر من الصديق المتأمر إلى الحليف غير الوفي، ما جعل حيثيات ذلك اللقاء تتسبب في مراجعة ألمانيا لحساباتها، الأمر الذي أفضى إلى امتناعها عن المشاركة في الحرب على العراق عام 2003. أما توني بليز رئيس وزراء بريطانيا الأسبق فقد رسم الكاريكاتير الأمريكي صورة معبرة لعلاقته بأمريكا حين رسمه على شكل كلب صغير يهرول خلف جورج بوش في حديقة البيت الأبيض.

ولما كان من المتوقع أن يكون العقد القادم فترة تحول مجتمعية عالمية شبه فوضوية، فإن من غير المتوقع أن تتمكن أية قوة كبرى من السيطرة على العالم أو التحكم في مجريات الأمور فيه ولو جزئياً. لذا نتوقع أن تلعب كل من البرازيل والهند وروسيا واليابان دوراً مزدوجاً في موازين القوى الدولية في المرحلة القادمة، الأول إقليمياً تتجه من خلاله إلى التركيز على محيطها الحيوي محاولة التأثير فيما يعيشه من تحولات ليكون أكثر تجاوباً مع مصالحها وتطلعاتها المستقبلية، والثاني عالمياً تحاول من خلاله تعزيز قوتها الاقتصادية من خلال التحالف مؤقتاً مع أمريكا أو الصين باعتبارهما أهم قوتين عالميتين.

من ناحية أخرى، نتوقع أن يشهد المسرح العالمي مع حلول عام 2020 حدوث تحول كبير وربما جذري في التحالفات الدولية يعيد صياغة النظام العالمي على أسس جديدة تُبعده عن توازن القوى العسكرية. وضمن هذه الرؤية، نتوقع ابتعاد اليابان عن أمريكا والتكيف مع حقائق الواقع الجديد التي ستجعل من الصين دولة عظمى، والاتجاه إلى التصالح مع الصين والتعاون مع الدول الآسيوية الصناعية وتكوين أكبر كتل من الدول التجارية في التاريخ. ويعود السبب الرئيسي في دفع اليابان نحو الابتعاد عن أمريكا تدريجياً إلى عدم قدرة اليابان على مواجهة الصين عسكرياً أو اقتصادياً، فالإيابان لا تستطيع بناء قوة عسكرية مماثلة للقوة الصينية أو تحقيق معدلات نمو اقتصادية قريبة منها. إن اليابان هي أكثر الدول مديونية في العالم حيث تزيد نسبة ديونها إلى الناتج القومي الإجمالي عن 230%، كما أنها تعاني من عدم

الاستقرار السياسي وتدني نسبة النمو الاقتصادي وتزايد معدلات الفقر وتراجع النزعة القومية ونجاح القيم المصلحية في غزو الثقافة الشعبية.

وفي مقابل هذا التكتل التجاري العملاق، ستجد الهند نفسها مضطرة إلى إقامة تحالف صعب مع الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وتكوين كتلة دولية ينصب اهتمامها أساساً على كسب المزيد من القوة الاقتصادية والعسكرية. أما البرازيل وروسيا فإن من غير المتوقع أن تنحاز إلى أي من الكتلتين، ما يجعلها تتجه إلى التركيز على دول الجوار، خاصة وأنه لن يكون باستطاعة أي منها التنافس مع التكتل الصيني أو الأمريكي. ولما كانت مصالح أمريكا لا تتوافق بالضرورة مع مصالح أوروبا وقد تتعارض معها، فإن من المتوقع أن تعلن أوروبا من خلال أفعالها وليس أقوالها الاستقلال عن أمريكا خلال عقد من الزمن تقريباً، وأن تتوجه نحو جيرانها الروس والعرب الذين ارتبطت بهم مصلحياً وثقافياً واقتصادياً عبر العصور. وأعتقد أن روسيا والكتلة العربية سترحب بمثل هذا التوجه لأنه يمكنها من تكوين كتلة اقتصادية وعسكرية تملك رأس مال أخلاقي وإمكانيات تكنولوجية وبشرية وطبيعية كافية للقيام بدور فاعل في تشكيل النظام العالمي وإدارته والتأثير في مساراته. وفي الواقع، سيكون بإمكان هذه الكتلة أن تحقق توازناً بين تسونامي المادية الذي تهب رياحه العاتية من أقاصي الشرق، وإعصار النزعة الاستهلاكية القادم من أقاصي الغرب.

د. محمد عبد العزيز ربيع

[www.yazour.com](http://www.yazour.com)